الأمم المتحدة S/2010/300

مجلس الأمن

Distr.: General
9 June 2010
Arabic
Original: English

التقرير التاسع والعشرون للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). ويتناول كل من مسألة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وقد قدمت تقريري الثامن والعشرين (S/2009/539) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢ – وعملا بطلب مجلس الأمن الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/206)، قدمتُ في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تقريرا شاملا (S/2008/190) تضمن مقترحا بتحديد فترة لبناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت تمتد حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ بغية زيادة تشجيع الطرفين على تحقيق تقدم بارز وملموس وتعزيز أنماط التعاون العملي بينهما. وقد أيّد مجلس الأمن هذا المقترح.

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المسائل التي يتناولها هذا التقرير مدرجة على جدول أعمال كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ – وشدد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الرابعة عشرة بعد المائة، المعقودة في الرياض، المملكة العربية السعودية، في ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، على ضرورة قيام العراق بإتمام تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، وحث الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى على مواصلة جهودها للتوصل إلى حسم مصائر

090610 090610 10-38880 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المفقودين وأسرى الحرب الكويتيين وغيرهم من رعايا البلدان الثالثة المفقودين، فضلا عن مسألة إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية.

٥ - وجدد مجلس جامعة الدول العربية، في اجتماعه الذي عقده على مستوى القمة يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠ في سيرته، الجماهيرية العربية الليبية، إدانته للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال احتلال الكويت، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، والذين اكتُشفت رفات العديد منهم في مقابر جماعية. وأعرب المجلس عن بالغ تعاطفه مع أُسر الضحايا الذين عُثر على رفاتهم، كما أعرب عن القلق إزاء معاناة أُسر أولئك الذين لا يزال مصيرهم مجهولا. ونوّه المجلس بالتعاون القائم بين حكومتي العراق والكويت في بذل الجهود الرامية إلى الكشف عن مصير جميع الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى المفقودين والأسرى. وأشار مجلس جامعة الدول العربية أيضا إلى امتنان العراق للكويت لتقديمها منحة بمبلغ ١ مليون دولار إلى الوزارة العراقية لحقوق الإنسان دعما لجهودها في هذا المجال.

٦ - وأدان مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته السابعة والثلاثين المعقودة في دوشانبي، جمهورية طاجيكستان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، ما ارتكبه النظام العراقي السابق من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقتل للمواطنين العراقيين والكويتيين ومواطني البلدان الثالثة، بما ينافي القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ورحّب بجميع التدابير التي تتخذها حكومة العراق لمقاضاة المجرمين.

٧ - وتتضمن الفقرات من ٢٤ إلى ٢٩ في تقريري (S/2009/385) المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨) بيانا موجزا للحقائق المتصلة بولاية المنسق الرفيع المستوى (المنسق).

ثالثا - الأنشطة المُنجزة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بإعادة وعودة جميع المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المنسق الرفيع المستوى، السفير غينادي تاراسوف، جهوده على تشجيع تكثيف البحث عن المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، وذلك في إطار عملية بناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت. وتحقيقا لهذا الغرض، قام المنسق بزيارة المنطقة في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٠. وتزامنت تلك الرحلات مع انعقاد اجتماعات اللجنة الفنية الفرعية

المنبثقة عن اللجنة الثلاثية التي تشكل الآلية الرئيسية لمعالجة مسألة الأشخاص مجهولي المصير في حرب الخليج ١٩٩٠/١٩٩١. وأجرى اتصالات منتظمة مع ممثلين عن العراق والكويت ومع أعضاء آخرين في اللجنة الفنية الفرعية.

٩ - وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، كان في استقبال المنسق كل من الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس وزراء الكويت، والشيخ محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت. وشدد المسؤولان الحكوميان الكويتيان على أهمية توضيح مصير المواطنين الكويتيين المفقودين، باعتبار أن هذه مسألة ما زالت تشكل مصدر ألم بالنسبة للعديد من الأسر في بلدهما، إلى جانب مسألة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وأعربا عن تقديرهما للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها لمواصلة العمل في هذه المسألة الإنسانية.

١٠ - وتلقى المنسق إحاطات منتظمة قدمها كل من رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب (اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين) ورئيس الوفد العراقي لدى اللجنة الفنية الفرعية بشأن التطورات المتعلقة بالبحث عن المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين. وقد ارتأيا أنه من الضروري تعجيل الخطوات من أجل تحقيق تقدم.

١١ - وفي الاجتماع الثالث والستين للّجنة الفنية الفرعية المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قدمت الكويت خطة عملها مشفوعة بوثائق داعمة تضمنت قوائم بأسماء المسؤولين الأمنيين العراقيين إبان احتلال الكويت وصورهم المرسومة (انظر المرفق الأول). ونصت خطة الكويت على توسيع نطاق جهود جمع المعلومات فيما يتعلق بمواقع الدفن والشهود، وحثت العراق أيضا على الاتصال بالمحافظات المحلية والشيوخ والأئمة التماسا لمساعدتهم في الحصول على معلومات بشأن الأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة. وقد وافقت اللجنة الفنية الفرعية على هذه الخطة باعتبارها وثيقة غير ملزمة.

١٢ - وشملت أنشطة العراق في مجال البحث عن المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين نشر صورهم وأسمائهم في الموقع الشبكي لوزارة حقوق الإنسان. وطلبت الوزارة إلى كل من لديه معلومات عن المفقودين أن يبلّغها إلى السلطات المعنية. وقام العراق بتشكيل لجنة وزارية مشتركة تُعنى بهذه المسألة وتتألف من وزارة حقوق الإنسان (التي تتولى رئاسة اللجنة) ووزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني. وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات منذ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، وأتيحت للمشاركين فرصة الاطلاع على الخطة الكويتية.

١٣ - وحدد العراق شاهدا ساعد في كشف موقع جديد لمقبرة بالقرب من الرمادي. وفي آذار/مارس، سُلمت عينات من رفات الهياكل العظمية المستخرجة من الموقع إلى الكويت عن

طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية بغرض تحليل حمضها النووي الريبي المنزوع الأكسجين. وفي حين قد لا تكون هذه العينات مطابقة للبيانات المرجعية للكويتيين المفقودين، رحّب أعضاء اللجنة الفنية الفرعية بهذه الخطوة باعتبارها صادرة عن العراق بمبادرة منه.

١٤ - وقامت أفرقة فنية عراقية بتفقّد عدة مواقع وفقا للإحداثيات المقدمة من الكويت، لكن دون العثور على أي رفات بشري. وأبلغ الوفد العراقي لدى اللجنة الفنية الفرعية المنسق بأن العراق قد اكتسب خبرة إضافية في مجال استخراج المواد الجينية وتحليل الحمض النووي، وإن ظل الافتقار إلى المعدات المتخصصة يطرح مشكلة حادة.

١٥ - وفي تطور ذي صلة بالموضوع، تمكن فريق من الخبراء وأخصائيي الطب الشرعي من لجنة الصليب الأحمر الدولية والعراق والكويت والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من كشف واستخراج رفات ٥٥ فردا عسكريا عراقيا في شمال الكويت في ٦ أيار/مايو ٢٠١٠. وسُلمت أجزاء الرفات في وقت لاحق إلى العراق. ومن خلال هذا الإنجاز، الذي اقترن بإعادة رفات عدة جنود عراقيين في آذار/مارس، تتبين مدى فعالية العمل الدؤوب ذي المعايير الفنية في العثور على المفقودين بالرغم من مرور سنوات عديدة. وأُبلغ المنسق بأن فريقا مماثلا يخطط للقيام ببعثة إلى الناصرية، العراق، في وقت لاحق من عام ٢٠١٠، حيث يمكن اكتشاف رفات مواطنين كويتيين مفقودين مدفونة في مقابر مختلطة.

١٦ - وقد أبقيت مسألة المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الأخرى المفقودين تحت إشرافي المستمر. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وجّهتُ رسالة إلى رئيس وزراء الكويت رحبتُ فيها بقرار حكومة الكويت التبرع بمبلغ ٠٠٠ ٩٧٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمشروع وضعته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يرمي إلى بناء قدرات وزارة حقوق الإنسان العراقية في مجال تقنيات نبش المقابر الجماعية وتحديد هوية المفقودين. وقد وُقّعت مذكرة في هذا الشأن بين حكومة الكويت الممثلة في البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٢٧ أيار/مايو.

١٧ - وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، ناقشت في نيويورك مسألة المواطنين الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة مع الشيخ محمد صباح السالم الصباح، وزير خارجية الكويت أثناء زيارته للمدينة، حيث أكد مجددا على ضرورة التعجيل بتنفيذ الولاية الموجزة في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) ورحّب بالدور الذي يؤديه المنسق الرفيع المستوى. وأوضح بأن المنحة التي قدمتها الكويت إلى الوزارة العراقية لحقوق الإنسان

إنما تعكس استعداد الكويت لمساعدة العراق في العثور على رفات المفقودين بصرف النظر عن جنسيتهم. وأضاف بأن الكويت يعتبر هذا العمل لفتة إنسانية تهدف إلى تعزيز مشاعر الاطمئنان والثقة بين الشعبين.

١٨ - وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وجّهت رسالة إلى كل من رئيس وزراء العراق ورئيس وزراء الكويت أدعوهما فيها إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق تقدم في البحث عن المفقودين والممتلكات المفقودة قبل حلول حزيران/يونيه ٢٠١٠، حتى يتسنى لي إبلاغ مجلس الأمن بها. والتمست أيضا وجهات نظر العراق والكويت واقتراحاتهما العملية لكي أدرجها في هذا التقرير.

١٩ - وشدد رئيس وزراء الكويت في رده المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ (انظر المرفق الثاني) على ضرورة أن تؤخذ مسألة الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة إلى مستوى جديد وعملي يستهدف سرعة تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، ومن ثم تعزيز عملية بناء الثقة والتعاون بين البلدين. واقترح رئيس الوزراء أن يواصل المنسق الرفيع المستوى تنفيذ ولايته وأن تُمدد فترة بناء الثقة لعام آخر.

رابعا - الأنشطة المنجزة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

٢٠ - يساورني القلق إزاء عدم العثور على المحفوظات الوطنية الكويتية وعدم ورود أي معلومات موثوق بها بشأن مصيرها. وما فتئ المنسق يؤكد، في جميع الاتصالات التي أجراها، على ضرورة تكثيف البحث عن هذه المحفوظات الوطنية التي توليها الكويت أهمية خاصة.

٢١ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، علم المنسق من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة بأن وزارة خارجية العراق قد نشرت إعلانا في جريدة الصباح الرسمية تدعو فيه كل من بحوزته وثائق أو ممتلكات كويتية صادرها النظام السابق أثناء احتلال عام ١٩٩٠ إلى الاتصال بوزارة الخارجية بغرض إعادتها إلى الكويت.

٢٢ - ودعا المنسق في معرض اتصالاته مع الممثلين العراقيين، إلى القيام بعمل متضافر ومطرد من أجل توضيح مآل المحفوظات والممتلكات الكويتية الأخرى، واقترح إنشاء هيئة عراقية رسمية لقيادة وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد.

خامسا – ملاحظات

٢٣ – يبدو أن فترة بناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت، التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أثبتت بالفعل فائدتها في حفز البحث عن المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين. إذ ساعدت في تعزيز التعاون العملي بين الطرفين المعنيين وترشيد الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية العراقية تحت إشراف اللجنة الوزارية المشتركة، مما يدل على أن الجهد الحقيقي كفيل بتحقيق النتائج المرجوة.

٢٤ – وتعدّ روح الالتزام وأجواء التفاعل الإيجابي السائدة فيما بين أعضاء اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية إنجازا ملحوظا لا بد من ترجمته إلى نتائج ملموسة. وأشيد بالجهود الملموسة التي يضطلع بها العراق للوفاء بمسؤولياته المنصوص عليها في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وبالموقف الاستباقي والداعم الذي تتخذه الكويت. وأعرب عن تقديري للجنة الصليب الأحمر الدولية والأعضاء الآخرين في اللجنة الثلاثية على الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٢٥ – ومع ذلك، فإن النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن تظل نتائج تمهيدية. إذ لم يُعثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير على أي رفات مؤكد لمفقودين من المواطنين الكويتيين أو رعايا البلدان الثالثة المفقودين (الذين لا يزالون مدرجين في قائمة المفقودين وعددهم ٣٦٩ شخصا). فالمهمة الرئيسية المتمثلة في العثور عليهم وتحديد هوياتهم ثم إغلاق ملفاتهم نهائيا ما زالت لم تُنجز بعد. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال التعاون الوثيق بين العراق والكويت وبناء جسور الثقة بينهما. ولا بد من استمرار الدعم الذي يقدمه كل من المجتمع الدولي ومجلس الأمن لتحقيق تقدم بارز وملموس في هذه المسألة الإنسانية الهامة.

٢٦ – وأهيب بالعراق والكويت أن يواصلا العمل وفقا لروح عملية بناء الثقة والتعاون، والعمل على ذات المنوال لتسوية طائفة واسعة من المسائل العالقة بين البلدين، وهو ما من شأنه الإسهام في حل سائر المشاكل المعلقة بين البلدين، وزيادة تعزيز علاقات حسن الجوار وتوطيد الاستقرار على الصعيد الإقليمي.

٢٧ – وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن تمويل ولاية المنسق حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لتعزيز هذا الزخم الرامي إلى تنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين إلى المنسق الرفيع المستوى

يشرفني أن أشير إلى اللقاء الذي عقد معكم بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ في مقر اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين، الذي تم خلاله إطلاعكم على نتائج الاجتماع الرابع والستين للجنة الفنية الفرعية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية.

ويطيب لي أن أرفق لكم خطة عمل للبحث عن رفات أسرى ومفقودي الكويت التي قدمتها دولة الكويت للجنة الثلاثية، وتم إدراجها في جدول أعمال اللجنة الفنية الفرعية (انظر الضميمة).

(توقيع) د. إبراهيم ماجد **الشاهين**

رئيس اللجنة بالنيابة

ضميمة

مقترح بشأن خطة عمل موازية للبحث عن رفات أسرى ومفقودي الكويت في العراق

في إطار تفعيل جهود اللجنة الفنية الفرعية التي أنشئت في الأساس من أجل سرعة الوصول إلى نتائج فيما يتعلق بالموضوعات المطروحة عليها، وفي ضوء الاستقرار الأمني بالعراق ومع ضرورة استمرار عمليات الحفر الميداني عن المقابر الجماعية في المواقع المحددة وغيرها فإن طبيعة العمل في تلك المواقع تتطلب اللجوء إلى أكثر من خطة متوازية في سبيل العثور على الرفات.

وأملا في تحديد مصير أسرى ومفقودي الكويت وإنهاء معاناة ذويهم، فإننا نقترح الخطة التالية للوصول إلى نتائج سريعة بشأن هذه القضية الإنسانية.

وتنقسم هذه الخطة إلى أربعة محاور للتقصي والبحث على النحو التالي:

١ - المحور الأول: البحث والتقصي من خلال الجهات والشخصيات الأمنية

٢ - المحور الثاني: البحث والتقصي على الصعيد الشعبي

٣ - المحور الثالث: البحث والتقصي باستخدام الوثائق العراقية

٤ - المحور الرابع: الوثائق العراقية التي تركت في الكويت والصور المرسومة للجنود العراقيين.

ويمكن تحديد العمل في هذه المحاور وفقا لما يلي:

١ - البحث والتقصي من خلال الجهات والشخصيات الأمنية

ويشمل هذا الجانب ما يلي:

(أ) استقصاء المعلومات من كافة الشخصيات الأمنية ممن لها علاقة بالأسرى إبان الغزو وحتى عام ٢٠٠٣ أمثال على حسن المجيد وغيره من القادة المعروفين والضباط المسؤولين عن هذا الملف في النظام السابق.

(ب) حصر وتحديد شخصيات مديري الأمن السابقين في محافظات الجنوب التي تقع بها سجون الاعتقال أو أماكن الدفن ومنها (البصرة - الناصرية - السماوة - العمارة - الرمادي - النجف) واستقصاء المعلومات منهم.

(ج) حصر وتحديد شخصيات مديري السجون السابقين في محافظات العراق ومنها (البصرة – الناصرية – السماوة – العمارة – الرمادي – كربلاء – النجف) واستقصاء المعلومات منهم.

(د) حصر الأفراد والجنود الذين عملوا في أماكن أمنية تعلق عملها بأسرى الكويت ومفقوديها وسؤالهم عما لديهم من معلومات بشأنهم.

٢ – البحث والتقصي على الصعيد الشعبي

ويشمل هذا الجانب ما يلي:

(أ) إجراء الاتصالات بمحافظي المحافظات الجنوبية والتنسيق معهم بشأن أفضل السبل للحصول على المعلومات الخاصة بأسرى ومفقودي الكويت من المواطنين في هذه المحافظات.

(ب) إبلاغ محافظي المحافظات الجنوبية عن وجود مقابر في محافظاتهم ونقل مسؤولية توفير المعلومات عن هذه المقابر إليهم، بتخصيص أماكن في هذه المحافظات لاستقبال المواطنين الذين لديهم أية معلومات في هذا الشأن، وقيام فرق مختصة بتحري هذه المعلومات تمهيدا لتحديد أماكن المقابر.

(ج) إجراء الاتصالات مع شيوخ العشائر والتنسيق معهم للحصول على أية معلومات تكون قد وصلت إليهم عن أسرى ومفقودي الكويت، وذلك بما لهم من مكانة في المجتمع العراقي قد تسهم في تشجيع المواطنين على الإدلاء بما لديهم من معلومات عن أسرى ومفقودي الكويت.

(د) إشراك أعضاء المجالس المحلية في البحث عن المعلومات على المستوى الشعبي بما لديهم من علاقات مباشرة مع المواطنين في دوائرهم، وبما يتمتعون به من ثقة شعبية قد تؤدي إلى عدم خشية من لديهم معلومات من التقدم بها.

(هـ) استخدام الإعلام العراقي بكافة وسائله المتاحة للحصول على المعلومات الخاصة بأسرى ومفقودي الكويت ومنها التلفزيون والإذاعة وإعلانات الشوارع وغيرها من الوسائل مع مراعاة أن تشتمل هذه الإعلانات على الأساليب والصياغة الكفيلة بطمأنة المواطنين ممن لديهم معلومات وشعورهم بتقديم خدمة إنسانية.

٣ - البحث والتقصي باستخدام الوثائق العراقية

ويشمل هذا الجانب ما يلي:

(أ) البحث عن الوثائق الرسمية المتعلقة بأسرى ومفقودي الكويت لدى جهات رسمية أو شعبية أو لدى أشخاص بالعراق أو لدى جهات خارجي.

(ب) مراجعة الوثائق التي احتفظت بها الولايات المتحدة الأمريكية واستقصاء المعلومات المتعلقة بأسرى ومفقودي الكويت.

(ج) إجراء الاتصالات اللازمة مع أعضاء الوفود العراقية التي شاركت في المفاوضات المتعلقة بقضية أسرى ومفقودي الكويت في النظام السابق.

٤ - الوثائق العراقية التي تركت في الكويت والصور المرسومة للجنود العراقيين

ويقع عبء تقديم المعلومات بشأن هذا الجانب على دولة الكويت التي سبق لها أن قدمت نسخة من كافة الوثائق العراقية التي تركتها القوات العراقية في الكويت أثناء حرب التحرير عام ١٩٩١.

ويشمل هذا الجانب ما يلي:

إعادة تقديم نسخ الوثائق العراقية المتوفرة لدى الكويت والتي تركتها القوات العراقية أثناء حرب التحرير عام ١٩٩١، ليقوم الجانب العراقي بفحصها وتمحيصها وتحديد شخصيات المسؤولين عن أسرى ومفقودي الكويت تمهيداً لسؤالهم واستقصاء المعلومات منهم.

تطبيق خطة العمل

١ - على الكويت تقديم ما لديها من وثائق عراقية متوفرة ومتعلقة بأسرى الكويت.

٢ - على الكويت تقديم ما لديها من معلومات حول مدراء السجون والضباط العراقيين الذي لهم علاقة بالأسرى بناء على المعلومات المتوفرة لدى الكويت.

٣ - يتم الاكتفاء بالجهاز الحالي في العراق والممثل في وزارة حقوق الإنسان على أن تقوم الوزارة بتفعيل الاتصال مع الأجهزة الأخرى المعنية والوارد ذكرها في هذه الخطة كالمحافظين والأجهزة الأمنية.

٤ - يقوم الجانب العراقي بإخطار اللجنة الفنية بأسماء الشخصيات الأمنية ومديري الأمن ومديري السجون في النظام السابق فور تحديدهم.

٥ - يقوم الجانب العراقي بإبلاغ اللجنة الفنية بالمعلومات التي تم التوصل إليها من الشخصيات التي تم مقابلتها سواء الأمنية أو المحافظين أو شيوخ العشائر أو الأشخاص أو أعضاء الوفد العراقي السابق المشارك في مفاوضات أسرى ومفقودي الكويت.

٦ - على الجانب العراقي تقصي المعلومات التي يصل إليها وتمحيصها وتحقيقها وإبلاغ اللجنة الفنية بنتائج هذا التقصي.

٧ - على وفد الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الوثائق التي تم العثور عليها وتتعلق بأسرى ومفقودي الكويت.

٨ - على الجانب العراقي إبلاغ اللجنة الفنية بما اتخذه من إجراءات إعلامية لتقصي مصير أسرى الكويت ومفقوديها، وإبلاغ اللجنة كذلك بأية معلومات قد تؤدي إليها هذه الإجراءات.

٩ - على العراق تنفيذ مضامين هذه الخطة وإجراءاتها بما تشتمل عليه من اتصالات وتنسيق وتحديد أسماء الشخصيات المطلوبة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إقرارها. وعلى الجانب الكويتي إعادة تقديم نسخة من الوثائق التي تركتها القوات العراقية عام ١٩٩١ إلى العراق، وكذلك إعادة تقديم نسخة من الصور المرسومة للضباط والجنود في موعد أقصاه أسبوع واحد من تاريخ إقرار هذه الخطة.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة من رئيس وزراء الكويت إلى الأمين العام

بداية أود أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والتي ترغبون في ختامها الحصول على مرئيات ومقترحات حكومة الكويت حول ما تقترحون تضمينه في تقريركم الذي سيقدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٠، عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وفي الوقت الذي أقدر فيه ما ورد في رسالتكم من إشادة بالدعم النشط الذي تقدمه الكويت فيما يتعلق بتمويل مشروع الأمم المتحدة لبناء قدرات وزارة حقوق الإنسان العراقية في البحث عن المفقودين، فإنني أؤكد لمعاليكم أننا نؤمن بأن مسألة المفقودين ورعايا الدول الثالثة في العراق ينبغي أن تؤخذ إلى مستوى جديد وعملي يستهدف سرعة تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية، التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة حول هذه المسألة الإنسانية الهامة بالنسبة لدولة الكويت، الأمر الذي يقتضي دعم معاليكم والمجتمع الدولي لولاية المنسق الرفيع المستوى، بما يضمن استكمال المهمة النبيلة المكلف بها، خصوصا أن العراق قد أبدى مؤخرا مزيدا من التعاون في سبيل إغلاق ملف هذه القضية الإنسانية الهامة.

وتعلمون معاليكم أن دولة الكويت قد دأبت منذ سنوات عدة على اقتراح خطط عمل وإجراءات عملية في إطار اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها، وآخرها خطة العمل التي أحيلت نسخة منها إلى المنسق الرفيع المستوى السفير/غينادي تاراسوف، بتاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بهدف وضع نهاية لهذه المأساة الإنسانية التي استمرت لعقدين من الزمان، وقد آن للشعب الكويتي ولأسر المفقودين وشعوب الدول الثالثة ذات العلاقة أن تعرف مصير مفقوديها.

ومع تأكيدنا على أهمية العلاقات الودية بين بلدينا، إلا أنه ومن وجهة نظرنا فإن طريق إنهاء الالتزامات التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من الميثاق يستوجب التزام العراق بحل جميع القضايا والمشاكل التي نجمت عن احتلال دولة الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ومن بينها قضية المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة في العراق، وإزالة التجاوزات وصيانة العلامات الحدودية، والتي من شأنها أيضا تعزيز عملية بناء الثقة والتعاون بين البلدين.

وفيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية فإنه يؤسفني القول إنه لم يطرأ أي جديد على استعادة دولة الكويت لأرشيفها الوطني، الذي لا يعرف مصيره حتى وقتنا الراهن، وبما أن دولة الكويت قد قامت باقتراح خطط عمل وإجراءات عملية عديدة في قضية المفقودين الكويتيين وغيرهم، فإنني آمل أن يقوم العراق بوضع خطط عمل للبحث عن الممتلكات الكويتية، وخاصة الأرشيف الوطني وإحاطة المنسق الرفيع المستوى بمثل هذه الخطط عند وضعها، والتي من شأنها تعزيز مرحلة الثقة وبناء التعاون والتي ستنتهي في حزيران/يونيه ٢٠١٠، والعمل على تمديد مدة هذه المرحلة لمدة سنة أخرى لمراجعة ما قد يتحقق في هذا الملف الهام.

(توقيع) ناصر المحمد الأحمد الجابر **الصباح**
رئيس مجلس الوزراء